



تاريخ ارسال البحث 2023/11/1 تاريخ القبول 2024/1/30

الرقابة في الفكر الإداري الإسلامي (دراسة مقارنة مع الفكر الإداري المعاصر)

الدكتور طالب عبد الحليم العواملة

الملخص

هدف هذا البحث إلى التعرف على مفاهيم ومبادئ ووسائل الرقابة الإدارية في الفكر الإداري الإسلامي وفي الفكر الإداري الغربي. كذلك إلى عقد مقارنة بين مصطلح الرقابة الإدارية في الفكر الإداري الإسلامي وفي الفكر الإداري الغربي. والوقوف على جوانب الاختلاف والاتفاق بين الفكرين تجاه مصطلح الرقابة.

توصل البحث إلى أن الرقابة في الفكر الإداري الإسلامي تنبثق من العقيدة الإسلامية ومن إيمان الفرد بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً. أما الرقابة في الفكر المعاصر فمنشأها علماني بعيداً عن الدين وتخضع لمدارس ولآراء الباحثين فكل يُنظَرُ حسب بيئته، وحسب الفكر السائد في عصره. كذلك أن مصطلح الرقابة في الفكر الإسلامي ثابت ومستقر فهو مبني على قواعد ثابتة محفوظة لا تتغير أبداً. ولا يتعارض المصطلح الإسلامي مع الوضعي، فالإسلامي أكثر شمولاً ومرونة وصالح لكل زمان ومكان مع اختلاف الوسائل والأدوات. أما بالنسبة لأساليب وأدوات الرقابة، الإدارة الإسلامية مطالبة باستخدام كافة الأسباب التي تحقق النجاح في الدنيا والآخرة بلا أدنى شك، مع موافقتها للشريعة الإسلامية.

أوصى البحث بالعودة إلى الدين الحنيف الذي ربط الخيرية في هذه الأمة بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الرقابة). ومن التوصيات الاطلاع على أحدث ما توصل إليه الغرب في مجال الرقابة سواء على مستوى الدول أو الأعمال وأخذ المناسب مع مراعاة توافيقها مع الشريعة الإسلامية، فالنظام الإداري الإسلامي نظام مرن وصالح لكل زمان ومكان. وتفعيل الرقابة الذاتية والرقابة الشعبية فهما صمام الأمان وطريق الفلاح والنجاة، وإيجاد الوسائل والطرق والأدوات لاستخدامها بفعالية وبطريقة رسمية، ومكافأة كل من يمارسها ضمن الأطر والقوانين المتبعة. كذلك التشجيع على الإبداع والإبتكار لأدوات جديدة تخدم مصطلح الرقابة، وتتناسب مع متطلبات الإدارة في العصر الحالي، مع مراعاة موافقتها للشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: رقابة، رقابة إدارية إسلامية، فكر إسلامي، فكر معاصر.

Abstract

Controlling in Islamic Managerial Thought (A comparative Study with Contemporary Managerial Thought)

This study aimed to identify the concepts, principles, and means of control in Islamic managerial thought and contemporary managerial thought. As well as to make a comparison between the two concepts, and stand on the differences and agreement between them. The study concluded that control in Islamic thought stems from the Islamic faith and the individual's belief in God, in Islam as a religion, and in Muhammad, peace be upon him, as a prophet and messenger. As for control in contemporary thought, its origin is secular, away from religion, and subject to schools and researchers' opinions. Each theorizes according to his environment and the prevailing thought of his time. In addition, control in Islamic thought is fixed and stable, it based on fixed, preserved rules that never change. The Islamic concept does not conflict with the contemporary, as Islam is more comprehensive, flexible, and valid for every time and place with different means and tools. Regarding the methods

and tools of control, Islamic management must use all the reasons that achieve success and prosperity in this world taking into account its compatibility with Islamic Sharia. The study recommended a return to the true religion, which linked charity in this nation to the principle of enjoining good and forbidding evil (control). One of the recommendations is to review the latest findings of the West in the field of control, whether at the level of countries or businesses, taking into account its compatibility with Islamic Sharia. Activating self-control and popular oversight is the safety valve and the path of the farmer and salvation, and finding means, ways, and tools to use them effectively and in an official manner, and rewarding everyone who practices them within the frameworks and laws in place. As well as encouraging creativity and innovation for new tools that serve the concept of control, and are commensurate with the requirements of management in the current era, taking into account their compliance with Islamic law.

Keywords: control, Islamic managerial control, Islamic thought, contemporary thought.

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

إن لكل مؤسسة مجموعة من الوظائف، تجارية، وفنية، ومالية، ومحاسبية، وأمنية، وإدارية، وتعتبر الوظيفة الإدارية هي أهم هذه الوظائف جميعها، لأنها في المؤسسة كالعقل في الجسد (عساف وآخرون، 2020، 107). وللوظيفة الإدارية عدة وظائف منها التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتنسيق، والرقابة، وتعتبر الرقابة ملازمة لكل وظائف الإدارة فكلها تحتاج رقابة لضمان سير العمل وتحقيق الأهداف (الظهوري، 2021)، فهي تعمل على ضبط وتعديل وتقويم لباقي الوظائف، ومن هنا فإن الرقابة الإدارية تلعب دوراً مهماً وأساسياً في تحديد كفاءة الإدارة ورفع مستوى فعالية النشاطات وضمانات ترشيد علمي للقرارات التي يتخذها القادة الإداريون وتنفيذ هذه القرارات بأفضل صورة ممكنة، ومن هنا يبدو أثر الرقابة الإدارية ومدى فاعليتها في تطوير أداء الأجهزة الإدارية لمعرفة مدى قدرة الجهات التنفيذية على استخدام الموارد المتاحة وإدارتها بكفاءة إدارية واقتصادية عالية لتحقيق الأهداف المرجوة. وقد تظهر أثناء عملية التنفيذ مشكلات تعترض التنفيذ وقد تحدث أخطاء وانحرافات في الأعمال المؤداة تعطل من الإنجاز المطلوب فتتخذ التصحيحات اللازمة وقد تستجد بعض المشكلات الفنية أو الإنسانية أثناء التنفيذ يتم علاجها وتفاديها في المستقبل (المبجع، 2017).

كل المؤسسات تسعى لتحقيق الميزة التنافسية وتحقيق أقصى درجات الربح، والهدف الأساسي من الإدارة في علم الإدارة المعاصر بشقيه الوضعي والإسلامي هو تحقيق الفعالية الإدارية. وسواء كان علم الإدارة قديم أو حديث، ذو طابع إسلامي أو وضعي، فإن الرقابة وظيفية إدارية في غاية الأهمية، مع اختلاف الفكر والممارسة بسبب الفلسفة القائمة وراء كل نموذج. فنموذج الإدارة الإسلامي نموذج سماوي قائم على فلسفة التوحيد وقيم العدالة والتقوى وغيرها من القيم المترابطة في نظام عجيب تعمل مجتمعة على تحقيق الفعالية الإدارية في المؤسسات وزيادة على ذلك تحقيق أهداف الفرد والمجتمع. أما النماذج الإدارية الوضعية فتتراوح بين النموذج الغربي الليبرالي الذي يقوم أساساً على قيمة الحرية والنموذج الياباني الذي يقوم على قيمة المساواة الاجتماعية والتعاون.

لا قيادة ناجحة بلا رقابة فاعلة، ومن أعظم مهام القائد والرئيس أن تسيّر الأمور التي تحت ولايته على الشكل المطلوب، ولا يتحقق ذلك إلا بالقيام بالرقابة الدائمة لمن هم تحت يده، ليعرف مواطن الخلل فيصالحها، وما كان من أمور إيجابية فإنه يزيد ثباتاً، وهذه الرقابة صورة من صور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ (الحج: 41). ويرى الباحث أنه طالما النفوس جبلت ولديها الاستعداد للخير والشر فلا بد من الرقابة ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان: 3). وهذا ما يؤكد علاونة (2012، 112)، فيقول ومع ما للرقابة الذاتية من أهمية إلا أن كثيراً من النفوس تحتاج إلى رادع خارجي، وصدق عمر رضي الله عنه في قوله: "إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن"، أي أن هيبة السلطان والخوف من عقوبته ترتدع أكثر من المواعظ لكثير من الناس

2.1 أهمية البحث

تأتي أهمية البحث لأهمية الموضوع الذي ستتناوله فمصطلح الرقابة الإدارية مصطلح إداري حديث، ما زال يجذب إهتمام الباحثين لأهميته، كذلك سيتم التطرق للمصطلح من المنظور الإسلامي مما يساعد على نشر الوعي الإسلامي في الجانب الإداري على وجه العموم، وبيان أسبقية الإسلام في تطبيق المفاهيم الإدارية المتعلقة بالرقابة بفعالية، إضافة لعقد مقارنة بين النموذجين. ولربما كانت هذه البحث نواة لبحوث ودراسات قادمة.

3.1 أهداف البحث

تهدف هذه البحث إلى ما يلي:

1. التعرف على مفاهيم ومبادئ ووسائل الرقابة الإدارية في الفكر الإداري الإسلامي وفي الفكر الإداري المعاصر.
2. عقد مقارنة بين مصطلح الرقابة الإدارية في الفكر الإداري الإسلامي وفي الفكر الإداري المعاصر. والوقوف على جوانب الاختلاف والاتفاق بين المصطلحين.

4.1 مشكلة البحث وأسئلتها

إن علم الإدارة كحقل معرفي علم حديث، وقد تطور من المصطلح التقليدي إلى المصطلح الحديث، ولكن ما زال علم الإدارة يتطور وفقاً للتطور والتغير السريع في بيئة الأعمال بشكل خاص والبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية بشكل عام، وما زالت المؤسسات تعمل جاهدة لإيجاد أفضل السبل لإدارة الموارد بشكل عام والموارد البشرية بشكل خاص، وتحرص جاهدة على تقليل الانحرافات والأخطاء وتطوير جودة الأعمال والمنتجات، ومن هنا ظهر مصطلح الرقابة على الجودة في مجال الأعمال، وما زال الغرب جاهداً يحاول الوصول إلى نظريات جديدة تواكب التغييرات لمواكبة التنافس المحموم.

استناداً إلى ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس التالي:

ما مدى توافق مصطلح الرقابة الإدارية في الفكر الإداري الإسلامي مع مصطلح الرقابة الإدارية في الفكر الإداري المعاصر؟

اعتماداً على السؤال الرئيس الذي تم صياغته في مشكلة البحث يمكن تحديد الاسئلة الفرعية التالية:

1. هل هناك فرق بين مصطلح الرقابة الإدارية في الفكر الإداري الإسلامي وبين مصطلح الرقابة الإدارية في الفكر الإداري المعاصر؟
2. هل المصطلح الإسلامي للرقابة يحتاج لتطوير أخذاً بعين الاعتبار المفاهيم الإدارية المعاصرة؟
3. هل المصطلح الإسلامي للرقابة الإدارية ملائم لمتطلبات العصر؟
4. هل مصطلح الرقابة في الفكر الإسلامي ثابت رغم متغيرات البيئة المستمرة؟

5.1 فرضيات البحث

بالاستناد الى السؤال الرئيس للدراسة والاسئلة الفرعية يمكن تحديد فرضيات البحث بالاتي:

1. لا يتعارض مصطلح الرقابة الإدارية في الفكر الإداري الإسلامي مع مصطلح الرقابة الإدارية في الفكر الإداري المعاصر.
2. أن مصطلح الرقابة الإدارية في الفكر الإسلامي ثابت والمتغير هو الأساليب والأدوات.
3. أن مصطلح الرقابة في الفكر الإداري المعاصر صالح لكل زمان ومكان.
4. المواثمة بين مصطلح الرقابة في الفكر الإسلامي والفكر المعاصر يحقق الاستفادة من المصطلحين، ويؤسس لرقابة إدارية فعالة.

6.1 منهجية البحث وأدواته

هذه البحث تعتبر نظرية تاريخية وصفية تحليلية مقارنة. سيقوم الباحث باستخدام المنهج التاريخي لبعض الوقائع والأحداث القديمة والحديثة المتصلة بالرقابة الإدارية، واستخدام المنهج الوصفي في سرد بعض المفاهيم والممارسات المستخدمة في موضوع البحث، وعقد مقارنة موضوعية على تلك المفاهيم والممارسات، واستخدام المنهج التحليلي للنماذج والمعطيات لاستخلاص النتائج، وذلك من خلال الاطلاع على البيانات الأولية المتوفرة من المراجع والكتب والدوريات والمقالات والدراسات والبحوث والرسائل العلمية المنشورة وغير المنشورة العربية والأجنبية المرتبطة بالموضوع.

7.1 مصطلحات البحث

الرقابة الإدارية: مراجعة الإنجاز وفقا للخطة الموضوعية، والتعليمات الصادرة، والوقوف على نقاط الضعف والعمل على علاجها ومنع تكرارها.

الفكر الإداري المعاصر: هو الآراء والمبادئ والنظريات التي سادت حقل الإدارة دراسة وممارسة عبر الأزمنة المعاصرة.

الفكر الإداري الإسلامي: هو الآراء والمبادئ والنظريات التي سادت حقل الإدارة دراسة وممارسة عبر العصور والأزمنة، ويعتبر فكراً إسلامياً ما يصدر من هذه الآراء والمبادئ والنظريات، وذلك بالاستناد إلى توجهات القرآن الكريم والسنة النبوية (عبد الهادي، 1976، 7).

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

1.2 تمهيد

يقدم هذا الفصل مسحاً للبحوث السابقة حول مصطلح الرقابة الإدارية بشكل عام وحول الرقابة في الفكر الإسلامي، سيتم في هذا الفصل استعراض عدة دراسات نوعية وكمية وذلك بهدف إثراء هذه البحث، وتوضيح المفاهيم التي سيتم تناولها، ومقارنة نتائج هذه الدراسات بنتائج البحث الحالية.

2.2 الدراسات التحليلية

1. دراسة اسماعيل (2021) بعنوان:

أثر التخطيط والرقابة الإدارية في رفع كفاءة أداء الافراد بالتطبيق على الهيئة العامة للمياه الفترة (2015-2020)
هدف هذه البحث لمعرفة دور برامج التخطيط والرقابه الإدارية في رفع وتطوير فاعلية الأداء الإداري بالهيئة العامة للمياه والتعرف على نقاط الضعف في مجال التخطيط والرقابه الإدارية وكيفية تطوير التخطيط والرقابة الإدارية وتقديم التوصيات والمقترحات المناسبه لتفعيل عملية التخطيط والرقابة الإدارية واقتراح السبل والوسائل لعلاج أوجه القصور ودعم الجوانب الإيجابية. استخدمت المنهج الوصفي وتم توزيع (100) استبانة على الإدارة العليا والإدارة التنفيذية للهيئة العامه للمياه.

وتوصل البحث إلى عدة نتائج منها إن الرقابة ضرورية ومهمة للتأكد من أن العمل يسير بدقة نحو تحقيق الأهداف في الهيئة كما تساهم في سرعة إكتشاف الأخطاء والانحرافات والنظام الرقابي في الهيئة يساهم في تحقيق كفاءة الأداء من خلال التأكد من الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية والمادية.

أوصت البحث بعدة توصيات منها دعم وتطوير الأساليب الرقابية وأدواتها بما يتفق مع المتغيرات في مجال التفتيش والمراقبة مما يساهم في تحقيق كفاءة الأداء. كما أوصت باستخدام برامج التخطيط المتطورة وضرورة الاهتمام بزمّن تنفيذ الخطه وتبصير الموظفين في "الهيئة العامة للمياه" بضرورة تطوير أدائهم وقدراتهم في الأداء الإداري كوسيلة لتطوير خدمات مياه الشرب بالريف بصورة مستدامة.

2. دراسة صويص (2020) بعنوان:

دور الرقابة الإدارية في تحقيق التطوير التنظيمي: دراسة تطبيقية في الجامعات الحكومية الفلسطينية.

هدف هذا البحث إلى التعرف على مستوى توافر مكونات الرقابة الإدارية، والكشف على قدرة الجامعات الحكومية في فلسطين على تحقيق التطوير التنظيمي، وكذلك التعرف على طبيعة العلاقة لمكونات الرقابة الإدارية المتمثلة (دعم الإدارة العليا، وتوفير الوسائل والإمكانيات، وقبول الموظفين، والرقابة الذاتية، والرقابة الإيجابية) على تحقيق التطوير التنظيمي، والتعرف كذلك على مدى التغيير في المتغير التابع (التطوير التنظيمي) نتيجة التغيير في مكونات الرقابة الإدارية، ولقد تم اختبار ذلك من خال فرضيات البحث، وتم إعداد أداة البحث، وتوزيعها على العينة المكونة من (210) موظف، وتم استرداد (194) ستبانة. توصل هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها حصول مستوى الرقابة الإدارية والتطوير التنظيمي على نسبة مرتفعة، كما تبين وجود علاقة طردية بين الرقابة الإدارية والتطوير التنظيمي، وتبين - أيضا - أن ما نسبته 61.70% من التغيير في مستوى التطوير التنظيمي يعود للتغيير في مكونات الرقابة الإدارية. اوصى هذا البحث بعدة توصيات أهمها: ضرورة أن تولي الجامعات الحكومية في فلسطين تطبيق نظام الرقابة الإدارية اهتماما أكبر، وتطوير قدرة النظام الحالي وآلياته لضبط وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب. ضرورة تطوير أدوات الرقابة الإدارية للاستفادة من الهدف التي صممت من أجله لرفع مستوى

الاعتماد عليها في ضبط العمل. الاهتمام بتلبية الاحتياجات والمتطلبات المادية لدعم التطوير المستمر للبنية التحتية التكنولوجية والتقنية.

3. دراسة الجاف وصادق (2020) بعنوان:

دور الرقابة الإدارية في تطوير أداء الكوادر التدريسية (دراسة استطلاعية لآراء عينة من الكوادر التدريسية) في المعهد التقني في مدينة اربيل.

هدف البحث الى تحديد مستويات الرقابة الإدارية من خلال معرفة طبيعة العلاقة الارتباطية و الأثر بين اداء الموظفين المتمثلة بـ (فاعلية الرقابة الإدارية، أهداف الرقابة الإدارية، وسائل الرقابة الإدارية) و اداء الكوادر التدريسيه المتمثلة بـ (تقويم الأداء، جودة الأداء، تحفيز الموظفين) مجتمعة ومنفردة من خلال الاختبار الميداني لمتغيرات البحث و المستند على المنهج الوصفي التحليلي. و لأجل تحقيق أهداف البحث تم تصميم و تطوير استمارة استبيان اعدت لهذا الغرض وزعت على عينة من الكوادر التدريسية في المعهد التقني في مدينة اربيل و بلغ عددهم (50) كادرا تدريسيا و ذلك للتحقق من الفرضيات التي تم اعتمادها في البحث.

توصل البحث الى وجود علاقة ارتباط موجب و تأثير معنوي بين الرقابة الإدارية و اداء الكوادر التدريسيه على المستوى الكلي والفرعي.

أوصت البحث بضرورة العمل المستمر في كشف أسباب الأخطاء والانحرافات، وفي تحديد مواطن الخلل أو الضعف في عملية تنفيذ الأعمال والذي يجعل الرقابة الإدارية مهمة لإدارة أية مؤسسة تريد أن تنجح في تحقيق أهدافها.

4. دراسة المبعق (2017) بعنوان:

الرقابة الإدارية و أثرها على أداء الأجهزة الإدارية، دراسة تطبيقية على الجهاز الإداري لبلدية طرابلس.

هدف هذا البحث إلى التعرف على واقع أنظمة الرقابة الإدارية في البلديات، ومدى فعاليتها تجاه الاداء الإداري عموما. والتعرف على شكل هذه الرقابة وآلية ممارستها. هذا البحث تطبيقي وتحليلي يتبع المنهج الوصفي ويعتمد على الأساليب الإحصائية وعلى العلاقات والفروق حسب المتغيرات الأساسية للدراسة.

توصل هذا البحث إلى وجود علاقة بين إدخال تقنيات إدارية حديثة في مجال الرقابة الإدارية وتحسن من مستوى الأداء. وأن تطوير الهيئات الإدارية للبلدية وإدخال إصلاحات جوهرية في مفاهيمها وتطبيقات الرقابة الإدارية من شأنه أن يخلق الرقابة الإدارية الحقيقية.

أوصت البحث إلى تكثيف الجهود من أجل إعداد برامج لواقع الرقابة الإدارية والحفاظ على الطاقات وتنظيم وتطوير وتوسيع نطاقها، من أجل إدراك طبيعة المشكلة التي تواجه البلديات في مجال تنمية الأداء.

5. دراسة شريفي والعيدي (2017) بعنوان:

أثر الرقابة الإدارية على الأداء الوظيفي لإطارات دور الشباب

هدف البحث إلى التعرف على أثر الرقابة الإدارية على مستوى الأداء الوظيفي لإطارات دور الشباب، وذلك بتسليط الضوء على رقابة الأطارات وتقييم ادائهم وابرار أثر الرقابة الإدارية على زيادة أو تدني مستوى الاداء، حيث أجرى الباحثان دراستهم على عينة شملت: (30) مربي موزعين على دور الشباب لكل من البويرة، الأغواط وعين وسارة، منتهجان في ذلك المنهج

الوصفي وهذا من خلال توزيع استمارات استبيان على المربين وإجراء مقابلة مع المستشارين، بغرض إثراء الموضوع وتدعيمه أكثر.

توصل البحث إلى صحة الفرضيات المقترحة حيث أكدت أن للرقابة مكانة في دور الشباب، بالإضافة إلى أن الأسلوب الرقابي المطبق يؤثر على الأداء الوظيفي لإطارات دور الشباب.

أوصت البحث بضرورة تكوين لجان متخصصة توكل لها مهمة تصميم الهيكل الرقابي، تنظيماته، وإجراءاته، والإشراف على تطبيقه وجعله مصطلح وواضح من قبل المربين وكذلك ضرورة وضع أسلوب رقابي أكثر تحفيزا للمربين، وكذلك توعية المربين بأهمية الرقابة الإدارية كعنصر مهم من عناصر الإدارة الناجحة والفعالة.

3.2 الدراسات النوعية

1. دراسة محمد (2021) بعنوان:

نشأة الرقابة الإدارية في الإسلام- مراقبة العمال ومحاسبتهم إبان عصر الخلفاء الراشدين نموذجاً (11-40هـ /632-661م)

هدف هذا البحث الى القاء الضوء على اعمال الرقابة الإدارية في عهد الخلفاء الراشدين. والتعرف على أهم انجازاتهم في هذا المجال.

وتوصل البحث أن للخلفاء الراشدين طريقتهم الخاصة في رقابة عمالهم مثل البريد، والتفتيش الفجائي، من الخلفاء انفسهم ومن المفتشين السريين، وكان لهم سياسات في العقوبات حسب حجم ونوعية الجرم. كما اكدت البحث أن للرعية دور لا يقل عن عيون الخليفة.

2. دراسة الظهوري (2021) بعنوان:

دور الرقابة الإلهية الذاتية والشفافية من منظور الفقه الإسلامي لمكافحة الفساد الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة.

هدف هذا البحث الى التعرف على مصطلح الرقابة الإلهية الذاتية وكذلك التعرف على مصطلح وأهمية وأنواع الرقابة الإدارية، وبالتحديد الرقابة الإسلامية، وإبراز مصطلح وأهمية الرقابة الذاتية، والتعرف على مصطلح وأنواع الفساد الإداري، مع بيان كيفية الحد من الفساد الإداري، والكشف عن دور الرقابة الذاتية في الحد من الفساد الإداري، والعمل على تقديم مقترحات وتوصيات علمية لتنمية وتعزيز الرقابة الذاتية.

وتوصل البحث الى ضرورة تفعيل وتعزيز الرقابة الإلهية الذاتية لدى الموظفين في المؤسسات العامة والخاصة وتوضيح مصطلح وأنواع الفساد الإداري لدى الموظفين في المؤسسات العامة والخاصة وضرورة الدمج بين الرقابة الذاتية وأنواع الرقابة الأخرى وأن يتم الاعتماد على الرقابة الذاتية بجانب الاهتمام بالتكنولوجيا الرقابية وتظهر الدراسات أن الرقابة الذاتية لها دور فعال في زيادة الفعالية.

3. دراسة الحجى وعلي (2014) بعنوان:

الرقابة الإدارية بين الفكر الإسلامي والفكر الإداري الحديث

هدف البحث الى معرفة الافكار والمفاهيم والخصائص المتعلقة في الرقابة الإدارية في الاسلام، وكذلك عقد مقارنة بين الرقابة الإدارية في الإسلام والرقابة الإدارية في علم الإدارة الحديث، للوقوف على جوانب الاتفاق والاختلاف، بهدف حث المؤسسات الإسلامية على تفعيل جوانب الاتفاق وإحلال الحسن مكان المقبول وترك المتعارض مع القيم والمبادئ الإسلامية. كذلك إظهار ما تتميز به الرقابة الإدارية في الإسلام من رعاية للجوانب الإنسانية والروحية والإيمانية والثواب والعقاب الأخروي، والذي يعتبر الحافز الأساس والغاية العظمى للمسلم وإظهار الانعكاسات الإيجابية لتميز الرقابة الإدارية في الإسلام على الممارسات الفعلية لوظائف الإدارة وعلى تحقيق الأهداف الموضوعية لتلك الممارسات، وأثرها في تنمية وتطوير أداء الموارد البشرية. واتبع الباحث في دراسته المنهج التاريخي و المنهج الوصفي في سرد المفاهيم والممارسات المستخدمة، وعقد مقارنة موضوعية، واستخدم المنهج التحليلي لاستخلاص النتائج من البيانات الأولية والثانوية للموضوع.

وتوصل البحث الى أن النظام الإداري في الإسلام يركز على الرقابة الذاتية بعكس النظام الإداري الحديث الذي يعتمد على الرقابة الخارجية. وأن الرقابة الشعبية في الإسلام، يمارسها الجميع حسب ما أوتي من سلطة وقدرة، أما النظام الإداري الحديث فإنه لا يجيز ممارستها إلا من خلال المجالس البرلمانية. هناك اختلاف جوهري في مصدر الرقابة الإدارية، فمصدرها في الإسلام إلهي، بينما في الإدارة الحديثة مصدرها وضعي يتغير حسب الأحداث.

4. دراسة المطيري و خاشقجي (1997) بعنوان:

الرقابة الإدارية بين المصطلح الوضعي والمصطلح الإسلامي

هدف البحث إلى بيان تأثير الجانب العقدي والإيماني على الرقابة الإدارية. وبيان الاختلاف بين المنهجين الإسلامي والعلماني في مجال الرقابة الإدارية. وبيان أسبقية الإدارة الإسلامية في تطبيق الرقابة الإدارية بفعالية أكبر. ولتحقيق ذلك، فقد تطرق الجزء الأول من هذا البحث إلى أدبيات الإدارة المعاصرة في مجال الرقابة الإدارية من حيث التعريف بها وبيان أهميتها وأهدافها والأسس التي تقوم عليها، والوسائل المستخدمة فيها، أما الجزء الثاني فقد تطرق إلى بيان الرقابة في الفكر الإسلامي وأهميتها من خلال النصوص القرآن والسنة النبوية، مع بيان بعض التطبيقات العملية لها

في التاريخ الإسلامي وفي الجزء الأخير من البحث تم تحديد بعض أوجه الشبه والاختلاف بين المصطلحين الغربي والإسلامي للرقابة الإدارية.

توصل البحث إلى أن هناك تشابه بين المصطلح الغربي والمصطلح الإسلامي للرقابة الإدارية في بعض النواحي الإجرائية والاساليب التنفيذية، إلا أن هناك اختلاف جوهري في الأساس الفكري والعقدي، الذي قامت عليه تلك الإجراءات والاساليب لكل مصطلح.

5. دراسة نصير (1991) بعنوان:

المنظور الإسلامي والوضعي للرقابة على الإدارة العامة (دراسة مقارنة)

هدف البحث إلى التعرف على مصطلح الرقابة في الإدارة الإسلامية ومقارنتها مع النظم الرقابية الغربية المعاصرة.

توصل البحث إلى أن النموذج الإسلامي للرقابة قد تميز بالشمولية وتعددية الأدوات. فهي رقابة وقائية في المقام الأول مستندة إلى رقابة ذاتية تعتمد على قوة الوازع الديني المنبعث من المبادئ الإسلامية. تتميز الرقابة الذاتية بقلّة التكاليف والثقة وأنها تتم قبل حدوث الشكوى بدلاً من تصحيحها بعد حدوثها. كما تمارس الحكومة رقابة تنفيذية على إنجاز الإدارة من خلال مؤسسات متخصصة مثل والي الحسبة المسؤول عن المحافظة على الأخلاق العامة في الإسلام، وديوان الأمانة والذي يمثل ديواناً مركزياً للمحاسبة والتدقيق وكان وسيلة فعالة لإصلاح الإدارة، وديوان السلطنة والذي يشابه إلى حد كبير هيئات الخدمة المدنية. وتمارس الجماعات المسلمة والممثلة للرأي العام رقابة شعبية على أعمال الإدارة. وأخيراً، يتميز النموذج الإسلامي للرقابة القضائية على النماذج الوضعية الأخرى باستقلاليتها ومرونته وسرعة إجراءاته وتوفيره للتكاليف التي قد تنفق على إجراءات التقاضي.

6. دراسة Dědečková (2020) بعنوان:

Control, controlling and its objectives in the organization

الرقابة وأهدافها في المؤسسة

هدف البحث إلى تحديد ومقارنة تعريفات وأهداف الرقابة الإدارية والرقابة على أساس البحث في الأدبيات العلمية والمهنية من خلال آراء المؤلفين المحليين والأجانب. من خلال دراسة العديد من المصادر المحلية والأجنبية، من خلال القياس والتحليل والتوليف والمقارنة، تمكن من إنشاء نظرة عامة على مجالات البحث وتحديد المجالات الأساسية للوظيفة الإدارية للرقابة.

توصل البحث إلى أن الرقابة الإدارية لا تزال موضوع حديث. إنه موضوع بحث من قبل العديد من المنظرين الذين يركزون على تعريف هذه المصطلحات. غالبًا ما يُنظر إلى الرقابة فقط على أنه مقارنة بين حالتين، أي على أنه الفرق بين الخطة والواقع، في حين أن الرقابة بالإضافة إلى المقارنات يفهم أيضا على أنه تنفيذ الإجراءات التصحيحية، وبالتالي دعم التخطيط واتخاذ القرار.

7. دراسة (Gschwantner 2020) بعنوان:

Management control systems and organizational ambidexterity

نظم الرقابة الإدارية والبراعة التنظيمية

هدف البحث إلى التأكد من أن أنظمة الرقابة في الإدارة قد تكون قادرة على تعزيز البراعة التنظيمية - القدرة على تحقيق التوازن بين الأنشطة الاستغلالية والاستكشافية - باعتبارها سابقة مهمة لبقاء الشركة وأدائها. والهدف من هذا البحث القصيرة الحالية هو تقديم نظرة عامة على الأدبيات الحالية حول البراعة التنظيمية وأنظمة الرقابة في الإدارة.

توصل البحث إلى أنه بدلاً من نظام رقابة إداري واحد محدد ، قد تكون حزمة من أنظمة الرقابة في الإدارة والأشكال المختلفة لاستخدام هذه الأنظمة ضرورية لتحقيق البراعة التنظيمية وإدارتها بنجاح. تماشياً مع هذه الفكرة.

4.2 ما يميز البحث عن الدراسات السابقة

تميز هذا البحث عن غيره من البحوث التي تمكنا من الاطلاع عليها من حيث الأهداف والمتغيرات التي تبينها، حيث لوحظ ندرة الدراسات بشكل عام والحديثة بشكل خاص، التي تقارن بين النموذج الإسلامي والنموذج الوضعي

للرقابة الإدارية، فيرى الباحث ان متغيرات البحث لا زالت بحاجة إلى المزيد من البحث والتقصي. حيث يعتبر مصطلح الرقابة الإدارية من أهم الوظائف الإدارية التي تضمن سير العمل وتحقيق النتائج ضمن الاستراتيجيات المرسومة لمنظمات الأعمال، وما زال مصطلح الرقابة الإدارية من المفاهيم المعاصرة والمهمة والتي تستقطب اهتمام الباحثين والدراسين لما له من أهمية في عمل منظمات الأعمال وفي تحقيق أهدافها وتنافسيتها.

الفصل الثالث

الإطار النظري

إن البداية المنطقية لهذه البحث هي محاولة الإجابة عن تساؤل مركزي، مفاده: ما مدى توافق مصطلح الرقابة الإدارية في الفكر الإداري الإسلامي مع مصطلح الرقابة الإدارية في الفكر الإداري المعاصر؟ وللإجابة عن ذلك، نقول ليس من السهولة تقديم إجابة شافية عن معنى العلاقة المذكورة وطبيعتها ما لم نعص في غور الأدبيات والبحوث والوقائع، لبناء إجابة علمية واقعية. ومن هذا المنطلق وبناء على الدراسات السابقة وضع الباحث إطاراً عاماً للدراسة يحتوي على الفصول التالية: الأول وهو المقدمة المشتملة على الإطار العام للدراسة والمتضمن مشكلة البحث، أهداف البحث، أهمية البحث، فرضيات البحث، منهج وأسلوب البحث، ومصطلحات البحث. يستعرض الفصل الثاني عدد من الدراسات السابقة النوعية والكمية. أما الفصل الثالث فيشمل على مقارنة بين الرقابة في الفكر الإداري الإسلامي والفكر الإداري المعاصرة من عدة جوانب. أما الفصل الأخير فقد تناول النتائج التي توصل إليها البحث والتوصيات التي أوردها الباحث.

1.3 مصطلح الرقابة الإدارية

عرف جميعان (1969، 171) في كتابه أسس الإدارة العامة مصطلح الرقابة على أنها الوسيلة التي تمكن المشرف من معرفة ما تم إنجازه وما يجري إنجازه وما يتوقع إنجازه في المستقبل. وعرفها عساف وآخرون (2020، 407)، على أنها عملية رشيدة وعقلانية وموضوعية ومستمرة تهدف إلى التأكد من التزام الأشخاص المعنيين بالقوانين والسلوكيات المرعية، وبالأهداف المحددة، وبالتوجيهات التي تساعدهم على تحقيق هذه الأهداف والمهام بصورة فعالة. أما علاونة (2014، 123) فعرفها بأنها وظيفة إدارية، وهي عملية مستمرة متجددة، يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعية، وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح. أما الحجي وعلي (2014) فقد عرفوا الرقابة الإدارية بأنها القيام بمتابعة ونقد أعمال أي جهة تتولى النظر في شأن من شؤون البلاد، للتأكد من أن تنفيذ تلك الأعمال يسير بشكل متقن ونزيه، بهدف حفظ وحراسة المصالح العامة.

1.1.3 مصطلح الرقابة الإدارية في الفكر الإداري الإسلامي

الرقابة في الفكر الإسلامي مصطلح تعبدي تنطلق من أوامر الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ونلاحظ أن من أسماء الله الحسنى اسم الرقيب ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء: 1)، يقول الصابوني (2002، 238) أي حفيظا مطلعاً على جميع أحوالكم وأعمالكم، وتسمى هذه بالرقابة الإلهية. يقول النابلسي (1996) في موسوعته حول معنى اسم الله الرقيب أن الرقيب هو المنتظر والحارس؛ ورقيب الجيش هو طليعته؛ والرقيب هو الله تعالى الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء وفي الحديث الشريف "أرقيبوا محمدا صلى الله عليه وسلم في أهل بيته" (البخاري، ج 5)، يُقال: أرقبت الشيء، أرقبه إذا راعيته وحفظته، والرقيب من الناس الموكل بحفظ المترقب له. فالرقابة الإلهية إذن كما ترى الباجث هي رقابة الخير المطلق للبشرية فالهدف منها حفظ الخلق وتوجيههم للخير وللسعادة في الدارين.

في المصطلح الإسلامي الرقابة عملية مستمرة تقع على عاتق جميع الموظفين بالمؤسسة، ولا تختص بها جهة واحدة، وفي هذا يقول النبي - صلى الله عليه وسلم: "أَلَا كَلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْنُوءٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْنُوءٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْنُوءٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْنُوءَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْنُوءٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْنُوءٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ" (مسلم، ج 3).

يعرف الرقابة في الفكر الإداري الإسلامي الدكتور حزام المطيري بأنها: "تلك الرقابة الشاملة، سواء كانت علوية، أم ذاتية، أم إدارية (رئاسية)، أم خارجية، والتي تسعى إلى التأكد من أن الأهداف المرسومة، والأعمال المراد تنفيذها قد تمّت فعلاً وفقاً للمعايير والضوابط الشرعية الإسلامية" (المطيري و خاشقجي، 1997). ويعرفها المزجاجي (2000، 346) أنها نشاط جماعي مشروع يقوم به الراعي مع موظفيه الموظفين في جميع الأجهزة الحكومية من خلال تقديم خدمة أو سلعة مشروعة إلى الرعية - أي الجمهور - بلا تمييز، شعوراً منهم بأمانة الأداء أثناء ممارستهم الإدارية، وفقاً لأنظمة وتعليمات مصدرها الشريعة الإسلامية مستغلين في ذلك كافة الإمكانيات المتاحة، سعياً لتحقيق أهداف عامة مباحة من أجل توفير الأمن والرخاء والنماء للبلاد والعباد.

ورى الباحث أن الرقابة في الفكر الإسلامي هي أهم عنصر لتحقيق الإحسان وهو أعلى درجات الإيمان "الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك" (مسلم، ج 1)، والإحسان لا يقتصر على الجانب الإيماني فقط، بل يتعداه إلى كل مناحي الحياة بما فيها الإدارية، وإذا تم تطبيق الإحسان فقد وصلنا إلى الجودة والتي هي من أهم أبعاد الميزة التنافسية. وهناك العديد من الدراسات التي أكدت أن الجودة من أهم أبعاد الميزة التنافسية منها دراسة يونس (2016).

2.1.3 مصطلح الرقابة الإدارية في الفكر الإداري المعاصر

يمكن تعريف الرقابة بأنها عملية منتظمة يتأكد من خلالها المدراء من مدى تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف وباستخدام طرق فعالة وذات كفاءة عالية ويصف J. Robert Mockler الأجزاء الضرورية في العملية الرقابية فيقول أن الرقابة الإدارية هي عبارة عن جهد منظم لتحديد مقاييس للأداء لتحقيق الأهداف المخططة. ويمكن القول أن كلمة الرقابة قد ترعرعت جذورها مع العالم Frederick W. Taylor عند تبنيه لفكرة الإدارة العلمية في بداية القرن العشرين حيث كانت مهملة ولم تكن مصطلحة. ويعرفها البعض بأنها تلك العملية التي تحاول التأكيد على أن النشاطات الفعلية تتلاءم مع النشاطات المرغوب فيها أو الأهداف التي سبق تحديدها. فالرقابة تعمل على كشف الانحرافات وتصحيحها كما تزود المدير بتغذية راجعة تساعد في تحديد الأهداف المستقبلية ووضع المعايير أو المقاييس اللازمة (العامري، 2012).

أما هنري فايول فيعرف الرقابة أنها التحقق من أن كل شيء يحدث وفق الخطة المعتمدة والأسس الموضوعية والتعليمات الصادرة، وأنه قد تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لذلك، وأنه تم التحقق بشكل دوري من نقاط الضعف والأخطاء والانحرافات عن الخطة، وأن الخطة تم التحقق من أنها محدثة أي ليست من الحجر ولكنها تتكيف مع التطورات المتغيرة (المطيري و خاشقجي، 1997). إن الرقابة هي وظيفة الإدارة التي تتضمن مراقبة الأنشطة لضمان إنجازها كما هو مخطط لها وتصحيح أي انحرافات كبيرة. ولا يمكن للمديرين معرفة ما إذا كانت وحداتهم تعمل بشكل صحيح حتى يتم تقييم الأنشطة التي تم تنفيذها ومقارنة الأداء الفعلي بالمعيار المطلوب. ويضمن نظام الرقابة الفعال إكمال الأنشطة بطرق تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة. ويتم تحديد فعالية نظام الرقابة من خلال

مدى سهولة تسهيل تحقيق الهدف. فكلما زاد نظام الرقابة في مساعدة المديرين على تحقيق أهداف مؤسستهم، كان ذلك أفضل (Robbins et al., 2008, 348).

2.3 نشأة وفلسفة الرقابة الإدارية

إن مصطلح الرقابة تماما كما هي الإدارة فهي قديمة قدم الإنسان، فهي ظاهرة إنسانية اجتماعية مرتبطة بالإنسان، برزت الإدارة كنشاط بشري باعتبارها ضرورة اجتماعية بظهور الخلية الأولى للمجتمعات البشرية، وهي الأسرة التي ظهر في محيطها التطبيق البدائي لمبادئ الإدارة كمبدأ تقسيم العمل، فالزوج يمارس الصيد والرعي أو الزراعة، والزوجة تدبر شؤون المنزل. كما برز مبدأ تطبيق السلطة وما يقترن به من تركيز أو تفويض، حيث كانت السلطة بيد الأب. وقد اتسع التطبيق الإداري لهذه المبادئ بظهور تجمعات بشرية أكبر، تمثلت في القبائل والعشائر. وازدهرت البشرية وتطورت الاجيال وزادت الحاجة للإدارة والتنظيم، ولم يتم التفريق في ذلك الوقت بين الإدارة العامة والخاصة، إلا مع استقرار حياة المجتمعات البشرية في القرى والمدن. وهكذا ظهر الفكر الإداري قديما، وكان تقدمه ملحوظا في حقل الإدارة العامة (عشي وبلمر داسي، 2020). أما نشأة الظاهرة الإدارية كظاهرة مستقلة وكحقل معرفي له خصوصيته، وله هوية خاصة فإن نشأتها حديثة وتعتبر ربيبة القرن العشرين. والجدير بالذكر أن النص القرآني هو أول من استخدم مصطلح الإدارة في عالم الأعمال في قوله تعالى ﷻ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ (البقرة: 282)، (عساف وآخرون، 2020، 89).

1.2.3 نشأة وفلسفة الرقابة في الفكر الإداري الإسلامي

لا شك أن الرقابة في الإسلام تنبع من القرآن والسنة النبوية فهما المصدران الأساسيان للتشريع. تركز الرقابة في القرآن الكريم على تنمية الرقابة الذاتية ومحاسبة النفس أولاً بأول، ثم مراقبة الله عز و جل في كل ما يفعل الإنسان سواء في العمل أو في العبادة أو التعاملات (الخويطر والمفيز، 2019). لقد ظهر مصطلح الرقابة في القرآن الكريم بشكل واضح وفي عدة مواضع، فقد ورد اسم الرقيب جل وعلا في عدة مواقع منها قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا﴾ (الاحزاب: 52) أي مطلعاً على أعمالكم شاهداً عليها (الصابوني، 2002، 1091). وفي قوله تعالى ﷻ: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِسَيْرِ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (التوبة: 105)، أي

اعملوا ما شئتم من الأعمال فأعمالكم لا تخفى على الله، وستعرض يوم الحساب على الله والرسول والمؤمنين (الصابوني، 2002، 527). وفي هذا إشارة إلى ثلاثة أنواع من الرقابة سنتحدث عنها لاحقاً.

وفي السنة النبوية عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه في حديثه الطويل عندما أتى سيدنا جبريل يسأل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وسيدنا جبريل يصدقه ... قال "أى سيدنا جبريل قال: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ، قال: "أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ" (مسلم، ج 1)، وهنا الحديث عن الرقابة الذاتية التي كان يطبقها المسلمين منذ لحظة دخولهم للإسلام. وعلى مستوى التطبيق العملي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، نجد ما يؤكد دور الرقابة والإشراف في تنظيم الأسس الإدارية الناشئة، فلقد ولى الرسول صلى الله عليه وسلم عدداً من الولاة على المدن والولايات الأخرى كمكة والطائف واليمن وغيرها، كما أمر على السرايا، وبعث العمال على الصدقات. وفي الوقت الذي تخير هؤلاء ممن عرفوا بالصلاح والتقوى والأمانة. وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يستوفي الحساب على عماله فيحاسبهم على المستخرج والمصرف (الخويطر والمفيز، 2019).

وكانت الرقابة الرئاسية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم تتسم بالبساطة وعدم التعقيد فقد كانت الحكومة الإسلامية حديثة النشئة محدودة الموارد. وكانت هناك الرقابة الجماعية أو الخارجية التي كان يقوم بها الصحابة ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (التوبة: 71). ويرى حجي وعلي (2014) أن الرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي أرسى مبادئ وأسس الرقابة، وأنه صلى الله عليه وسلم طبق الرقابة الإدارية وفق ما أملت ظروف وحاجة عصره، لكنه صلى الله عليه وسلم لم يضع قوالب جاهزة جامدة للرقابة الإدارية، بل ترك تطبيقاتها العملية للاجتهاد، وهذا ما سار عليه خلفاؤه الراشدون، فقد قاموا بتطوير الذي سبقهم من أساليب وأنواع الرقابة الإدارية، وابتكروا أنواع أخرى لم تكن موجودة، وسار على نهجهم في هذا الشأن من تبعهم من خلفاء بني أمية وبني العباس، وهذا الأمر من خصائص الشريعة الإسلامية حيث المرونة في التطبيق حسب مقتضيات العصر وتبدل الأحوال مع الاحتفاظ بالثوابت والأسس العامة.

في كتابه المقدمة في الإدارة في الإسلام يستعرض عساف وآخرون (2020، 408-411) أهم القواعد المرتبطة بفلسفة الرقابة في الإسلام وهي قاعدة القانونية "الشرعية" وقاعدة الاستمرارية، وقاعدة التوازن بين السلبية

والإيجابية. إن الرقابة في الإسلام كما لاحظنا مما سبق تقوم على فلسفة التوحيد والإيمان بالله ويرتبط ارتباط وثيق بمصطلح التقوى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (الحشر: 7). وهذا يعني وحسب ما ورد في الآية الكريمة أن الرقابة في الفكر الإسلامي على قاعدة الشرعية والقانونية فهي أمر رباني وسيحاسب كل من يترك هذا الأمر الرباني فَمَنْ ﴿اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى، وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ (طه: 123، 124)، يقول الصابوني (2002، 819) في تفسير الآيات أي من تمسك بشريعتي واتبع رسلي فلا يضل ولا يشقى في الدنيا والآخرة، ومن أعرض عن أمري وما أنزله على رسلي من الشرائع والأحكام فإن له معيشة قاسية. والقاعدة الأخرى المتعلقة بهذه الفلسفة الاستمرارية كاستمرارية التقوى فهي عملية تشمل كل لحظة في حياة الفرد ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ، كِرَامًا كَاتِبِينَ، يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ (الانفطار: 10-12). والهدف من هذا كله هو ضمان الالتزام من قبل المسلمين بما أنزل الله من قواعد وتشريعات وأوامر ونواهي، تصلح سلوكهم وأعمالهم، ويدخل في ذلك طبعاً ما أمر به الرسول صلى الله عليه وسلم وكل راع مكلف برعيته. ولا تكتمل هذه الفلسفة إلا إذا اتصفت بقاعدة العدالة والتوازن حتى تحول دون طغيان طرف على آخر ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: 7-8).

2.2.3 نشأة وفلسفة الرقابة في الفكر الإداري المعاصر

أما بالنسبة للفكر الإداري المعاصر، فالرقابة كما هي الإدارة بمصطلحها الحديث نشأت وترعرعت في البلاد الغربية خاصة أمريكا، فلقد كان للثورة الصناعية وظهور الرأسمالية والنمو والتطور البشري إضافة إلى الغزو العسكري وظهور الاقتصاد النقدي أثر كبير في تطور علم الإدارة وظهور المدرسة التقليدية، ثم ظهرت بعد ذلك العديد من المدارس والتي ترتبط بالاجتهادات المختلفة في دراسة الظواهر الإدارية ورؤية الباحثين وطريقة تعاملهم مع الأسباب والنتائج المرتبطة بدراسة هذه الظواهر، فكلها تنبع من مصادر وضعية ولا علاقة لها بتشريع رباني كما هو الحال في الرقابة الإسلامية.

في المقالة التي نشرها عساف (2012) بعنوان نحو فلسفة عالمية للإدارة، بين مراحل تطور فلسفة الإدارة الغربية، فاعتبر المرحلة الأولى هي مرحلة الإدارة بالفساد والتي انتشرت في المجتمعات البدائية وهنا لا يحتكم النموذج

إلى أي قيمة جوهرية ويقوم على الفوضى والمصالح الشخصية، وبالتالي لا يوجد رقيب ولا حسيب. ثم بعد ذلك جاءت مرحلة الإدارة بالكفاية وهونتاج المدرسة التقليدية الكلاسيكية والتي تبلورت في نظرية البيروقراطية لماكس فيبر ونظرية الإدارة العلمية لفيرديريك تايلر ونظرية مبادئ الإدارة لهنري فايول وغيرهم من الباحثين. وكانت أهم القواعد التي ترتبط بهذه الفلسفة هي قاعدة السلطة والرسمية والتي تخول المسؤولين بوضع السياسات والقوانين والنظم ولا أحد ينافسهم في ذلك وعلى بقية المرؤوسين مع اختلاف مواقعهم الإنصياع والامتثال لهذه الأوامر، فالقوانين هنا مسطرة للسلوك، والرقابة هنا مشددة جدا وتعمل على تصيد الأخطاء والتأكد من مدى انصياع المرؤوسين للأوامر والقوانين، ولتحقيق القيمة الجوهرية في هذه المرحلة وهي الكفاية في الأداء والكفاءة الانتاجية، فنلاحظ فقر هذه المرحلة للبعد الأنساني، واعتبار الانسان آلة من أدوات الانتاج.

ويشير عساف (2012) بعد ذلك إلى المرحلة الثالثة وهي مرحلة ظهور المدرسة السلوكية وما يسمى بالإدارة بالكفاءة، التي اهتمت بالبعد الانساني واعتبرته كائن بشري يتفاعل مع المجموعة ويتأثر ويؤثر. كانت أهم القواعد التي تقوم عليها فلسفة الكفاءة هي المبادرة، السلطة اللامركزية نسبيا، وكانت تسعى للكفاءة الانتاجية والكفاءة في الأداء ومن هنا اعتمدت الإدارة بالاهداف، واعتبرت القانون إطارا للسلوك بدل مسطرة للسلوك كما كان الحال في المدرسة الكلاسيكية. ويرى الحجى وعلي (2014) أن الرقابة في هذه المرحلة مرنة وفاعلة هدفها التطوير فهي تعتبر المرؤوس شريك في حل المشكلات والتطوير والعمل على الوصول إلى الكفاءة الانتاجية وكفاءة الاداء.

وفي اواخر ستينات القرن الماضي وبداية السبعينات، ونتيجة للانفتاح والعولمة والتطور التكنولوجي والتطور في مجال الاتصالات وغيرها من الاسباب ظهرت عدة نظريات منها نظرية النظم المفتوحة والتي صورت المؤسسة بأنها نظام كلي مفتوح يتكون من وحدات او اجزاء فرعية مقصودة ذات علاقات اعتمادية متبادلة مع البيئة لتحقيق اهداف معينة. وظهر النهج الكمي والذي يستخدم الإحصاءات والتقنيات الرياضية لحل المشكلات المعقدة. كما وظهر النهج الموقفي والذي ينص على أنه لا يوجد نهج إداري واحد يناسب كل مؤسسة. إن القادة الذين يستخدمون هذه النظرية لا يتبنون أسلوب إدارة واحد وبدلاً من ذلك يجب عليهم تحديد واستخدام أساليب مختلفة لمواقف مختلفة، ويمكن أن يساعدهم هذا في جعلهم أكثر مرونة وقدرة على التكيف في مكان العمل، وهذا حتما

ينعكس على الرقابة الإدارية. وظهرت كذلك إدارة الجودة الشاملة والتي تهتم بالإدارة بفعالية والشمول لكل العملية وركزت على اشراك الموظفين وتحفيزهم بل وتوفير البيئة المناسبة للإبداع والابتكار من أجل التطوير المستمر، واتبعت الرقابة الشاملة على كافة العمليات التي تسبق عملية الانتاج الى ما بعد تسليم المنتج للعميل (Robbins et al., 2008, 24-25). ولخص عساف وآخرون (2020، 4040-405) أهم قواعد الفلسفة الحديثة في الشرعية والقانونية، والمشروعية، والاستمرارية والايجابية، والتي تناولها الباحث سابقا بالإضافة إلى فلسفة التطوير، والتي تهدف الى خلق جو ومناخ تحفيزي يشجع الموظفين على المبادرة والإبداع والإبتكار في المؤسسات وذلك من خلال مراقبة سلوك الافراد وتبني مبادراتهم وأفكارهم واقتراحاتهم، والعمل على تحليل وتقييم هذه الافكار والمبادرات، والعمل على تطويرها إن كان لها دور في التطوير سواء جزئي أو كلي في المؤسسة.

ويرى الباحث أنه مهما تقدمت النظريات الحديثة في موضوع الرقابة في الفكر الإداري الحديث، إلا أن الهدف واحد، مادي بحت، يسعى وراء تعظيم الإنتاجية وتعظيم الأرباح، مما أدى إلى إنحرافات أخلاقية، فالغاية عندهم تبرر الوسيلة في معظم الأوقات.

ومع كل التطور في علم الإدارة ما زالت الرقابة من أهم وظائف الإدارة، ويمارس جميع المديرين الرقابة وهم يحاولون إضافة قيمة عن طريق تحويل الموارد إلى مخرجات ذات قيمة أكبر. فمهما كانت دقة التخطيط لأهدافهم وكيفية تحقيقها، تتدخل الأحداث الداخلية والخارجية. لذلك، فهم بحاجة إلى استكمال نشاط التخطيط بنشاط الرقابة والتحقق من أن العمل سيتم وفق ما خطط له، وإذا لزم الأمر، اتخاذ الإجراءات التصحيحية، فكلما أسرعوا في ملاحظة الانحرافات، كان من الأسهل التعديل وجعل الأداء يتماشى مع الخطة. وفي نفس الوقت ظهر حديثا بعض من يزعم أن الإدارة يجب ألا تمارس أي شكل من أشكال التحكم على الإطلاق ويجب أن تدعم فقط جهود الموظفين ليكونوا أعضاء منتجين بالكامل في المؤسسات والمجتمعات. على نفس المنوال، يستخدم بعض الخبراء حتى كلمة "تنسيق" بدلاً من "السيطرة" لتجنب أن تبدو قسرية (Dědečková, 2020).

3.3 تصنيفات الرقابة الإدارية

1.3.3 تصنيفات الرقابة الإدارية في الفكر الإداري الإسلامي

هناك عدة تصنيفات للرقابة الإدارية، ومهما اختلفت التصنيفات فإن الرقابة في الفكر الإسلامي تتميز بأنها رقابة استباقية وقائية وتهدف إلى منع حدوث الخطأ أو الانحراف، وعادة ما يتبعها المسلم لكي يجنب نفسه والآخرين الوقوع في الخطأ. وكذلك هي رقابة شاملة لكافة أعمال الإنسان سواء عمله مع نفسه أو مع أهله أو مع مجتمعه. ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع: رقابة الله عزوجل و رقابة الرسول صلى الله عليه وسلم والرقابة الشعبية (عساف وآخرون، 2020، 416-439).

وفي قوله تعالى ﷻ ﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ اِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (التوبة: 105)، إشارة واضحة للثلاثة أنواع: "فسيرى الله" الرقابة الذاتية، "ورسوله" الرقابة الرئاسية، "والمؤمنون" الرقابة الشعبية.

أولاً: الرقابة الذاتية

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللّٰهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾ (البقرة: 235). ﴿قُلْ إِنْ تَخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يُعَلِّمَهُ اللّٰهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللّٰهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آل عمران: 29). الرقابة الذاتية هي أحساس داخلي منشأه الايمان بالله وتقوى الله، وأن الله عزوجل يشاهد ويراقب وينظر إلى الانسان بل إلى قلبه وعقله، فكل تصرفاته الخفية والمعلنة مسجلة في كتاب موثق وسيحاسب على أعماله ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كِرَامًا كَاتِبِينَ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ (الإنفطار: 10-14)، وهذا حتما سيؤدي إلى الطاعة والالتزام بما جاء به الشرع سواء القرآن الكريم أم السنة النبوية، ويدفع الانسان إلى مراقبة نفسه وتصويب الخطأ بالتوبة والرجوع الى الله ومحاولة جادة بعدم العودة للأخطاء مرة أخرى، ويدفعه كذلك للتكفير عن ذنوبه بالعمل الصالح والإحسان إلى الناس (الحجي وعلي، 2014). يقول النابلسي (1996) هل يمكن لمؤمن يعمل خبازاً أن يدخل لِدورة المياه ولا يُغسِلَ يديه ؟ المؤمن لا يفعل هذا لأن العجين سيُصبح خطراً للناس، الأمر الذي جعل المؤمن يتصرف هكذا هو الوازع الداخلي إن الله كان عليكم رقيباً.

والرقابة الذاتية هي أساس كل أنواع الرقابة الأخرى في الإدارة الإسلامية، فإن صلحت صلح العمل وكان عبادة لله، وإن فسدت فسدت العمل وكان معصية لله ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ (الجاثية: 23). والرقابة الذاتية من

السمات الرئيسية التي تميز الرقابة في الفكر الإسلامي عن الرقابة في الفكر المعاصر، واهتم الإسلام بشكل بالغ الأهمية لما لها دور في صلاح الفرد ومن ثم صلاح المجتمع. وللرقابة الذاتية حتى تتحقق أربعة أسس وهي الصدق والنزاهة والإخلاص والعدل وحصلية هذه الأسس الأمانة. والرقابة الذاتية عملية مستمرة ويعلم من خلالها المسلم أن الله يراه حتى لو خفي عمله عن عيون الناس، ﴿وَكُلِّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ (الاسراء: 13)، وماذا بعد ذلك رقابة، فهنا الفكر والمنهج والسلوك (المرزاجي، 2000، 395-360).

ثانياً: الرقابة الرئاسية

ويمكن القول أنها الرقابة الإدارية الإشرافية، وهي بداية تمثلت في الرسول صلى الله عليه وسلم، فلقد كان صلى الله عليه وسلم هو صاحب السلطة الدينية والسياسية والإدارية، وتتمثل بعد ذلك في كل من أخذ دور الحاكم من الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين وغيرهم من الولاة والأمراء والوزراء وغيرهم. والرقابة الرئاسية هي تلك الرقابة التي تمارسها الحكومة على أجهزتها المختلفة وهي إحدى الواجبات الرئيسة لولي الأمر، وكذلك رقابة مدراء المشاريع والمؤسسات على أفرادهم. ويخضع لهذه الرقابة كل مسؤول عن أداء عمل من الأعمال وفي أي مستوى من المستويات التنظيمية (علاونة، 2014، 112).

ولقد كان لنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة فقد وضع القواعد التي تقوم عليها هذه الرقابة حيث حدد إيرادات الحكومة وكيفية تحصيلها وطرق إنفاقها. وتروي لنا السيرة كيف كان يبعث أمراء وعماله على الصدقات إلى الأقاليم ويوضح لهم القواعد والأحكام اللازم إتباعها. وثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه حاسب هؤلاء العمال عن المستخرج (الإيرادات) والمنصرف (النفقات) منها وكيفية ذلك. وفي صحيح مسلم (ج 3) عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي إلي فقال النبي صلى الله عليه وسلم "ما بال عاملٍ أبعثته، فيقول: هذا لكم، وهذا أهدي لي، أفلا قعدت في بيت أبيه، أو في بيت أمته، حتى ينظر أهدي إليه أم لا؟ والذي نفسي محمّد بيده، لا ينال أحد منكم منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه بعير له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر، ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه، ثم قال: اللهم، هل بلغت؟ مرتين" (نصير، 1991).

وهناك نوعين من الرقابة الرئاسية، الأول هو الرقابة الداخلية والثاني هو الرقابة الخارجية (علاونة، 2014، 122). أما الرقابة الداخلية فهي التي يمارسها المسؤول أو الراعي على رعيته المباشرة، وهي نوعان رقابة وقائية ورقابة علاجية، أما الوقائية فالمقصود بها عملية الترغيب والترهيب، الترغيب بالعمل الصالح والالتزام بالتعليمات والقوانين والالتزام بالصدق والامانة، أما الترغيب فهو التحذير من الوقوع في المخالفات والاساءة الى العمل والاخلال بالأمانة وكذلك الانذار بالعقوبة إن لم يرتدع عن خطأه، وقد قيل درهم وقاية خير من قنطار علاج. ولا شك إن الاسلام سباق لهذا النوع من الرقابة وهي طريقة بناءة تبني في نفوس الموظفين الاستعداد التام للقيام بالمهام بأمانة. أما الرقابة العلاجية فهي الرقابة التي تشخص الوضع القائم وتضع يدها على مكنم الخلل ومن ثم تقدم العلاج المناسب الذي يتراوح من النصح الى اللوم او العقاب (المزجاجي، 2000، 364-366).

أما الرقابة الخارجية فهي التي تمارس من قبل السلطة المركزية، فعندما توسعت رقعة الحكومة الإسلامية وتعددت مؤسساتها وتنوعت الأجناس التي دخلت الاسلام وزادت الأقاليم، أصبح من الصعب الاقتصار على الرقابة الداخلية وكان لا بد من الرقابة الخارجية التي اعتمدت عدة أساليب وأدوات حسب مقتضيات العصر بدءاً من الخلفاء الراشدين حتى العصور الإسلامية اللاحقة (الحجي وعلي، 2014). ومن ذلك ما حدث في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين شكى رجل من مصر ابن الوالي في مصر، وكان عمرو بن العاص هم الوالي، بأنه تسابق معه وعندما فاز المصري على ابن الوالي، غضب وضرب المصري بسوطه وقال: خذها وأنا ابن الأكرمين، فاستدعى الخليفة عمر بن الخطاب الوالي وابنه، وعندما وقفوا جميعاً أمام الخليفة سأل الخليفة المصري: هل هذا الذي ضربك؟ فقال: نعم يا أمير المؤمنين، فأعطى عمر بن الخطاب رضي الله عنه سوطاً إلى المصري وقال له: اضرب ابن الأكرمين فضرب المصري ابن الوالي، وقال: لقد أخذت منه حقي يا أمير المؤمنين، فصاح عمر بالوالي: يا عمرو متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟ (ابن الجوزي، 1989، 97). وأشار المزجاجي (2000، 371-380) إلى نوعين من الرقابة الخارجية، الاجرائية والتي تتمثل في الخطوات الاحترازية التي يقوم بها الراعي للتأكد من ضمان سير العمل وانضباط من يولهم أمر الحكومة، وإلى رقابة قضائية وهي رقابة القضاء الإداري على أعمال وتصرفات الموظفين في جهاز الحكومة الإسلامية.

ثالثاً: الرقابة الشعبية

في الحديث " الدِّينُ النَّصِيحَةُ. قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ." (مسلم، ج 1). يقول النابلسي (1990) إن بعض العلماء قال: إن هذا الحديث ربع الدين. فمن لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم يعني ليس مسلم، ومن لم يمس ويصيح ناصحاً لله ولرسوله ولكتابه ولإمامة المسلمين ولعامة المسلمين فليس منهم.

ويقول ﷺ "مَثَلُ الْقَائِمِ فِي حُدُودِ اللَّهِ، وَالْوَاقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَصَارَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا، وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، وَكَانَ الذِّينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا. فَإِنْ تَرَكَوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَّوْا وَنَجَّوْا جَمِيعًا" (البخاري، ج 3). بالطبع تتم ممارسة هذه الرقابة من كافة أفراد المجتمع سواء داخل المؤسسات أو خارجها، فإذا ما وجد الفرد أياً كان موقعه خطأ أو خلل فإنه سيبادر فوراً بعلاجه من خلال تقديم المساعدة وتقديم العون أو من خلال النصح والإرشاد أو من خلال الإنكار القلبي والدعاء لمن أخطأ لعل الله يهديه للصواب ويمنعه من العودة للخطأ (عساف وآخرون، 2020، 448-439). وهذا بالطبع يقوم به الفرد المسلم طاعة وعبادة لله عزوجل لقوله تعالى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (التوبة: 71)، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم ﴿من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان﴾ (مسلم، ج 1). أما المزجاجي (2000، 386-395) ونصير (1991) فاعتبروها رقابة الأمة على الحاكم ورعيته وقسموها إلى رقابة عامة تشمل مراقبة الراعي ومعاونيه والعمال والولاة ومحاسبتهم بموجب البيعة (عقد الوكالة)، والنوع الثاني وهو الرقابة المؤسساتية (البرلمانية) وهي رقابة في غاية الأهمية فهي من رحم الشعب، والمقصود بها مراقبة ولي الأمر ومؤسسات الحكومة المختلفة للتأكد من الإدارة الرشيدة للدولة وعدم التفريط في خيراتها ومقدراتها وعدم ظلم الرعية، وقد أقرها أبو بكر الصديق رضي الله عنه حيث يقول "إن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني" (بسيوني، 2003)، كذلك أقرها عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما قال له أحد الرعية "والله لو علمنا فيك إعوجاجاً لقومناه بسيوفنا" فحمد الله عمر أن وجد أحداً يقوم أعوجاجه (اسلام ويب، 2012).

2.3.3 تصنيفات الرقابة الإدارية في الفكر الإداري المعاصر

صنف المطيري وخاشاقي (1997) الرقابة الإدارية في الفكر المعاصر إلى عدة تقسيمات، أولاً: حسب المعايير الرقابية إلى رقابة حسب الإجراءات ورقابة حسب النتائج؛ ثانياً: حسب توقيت الرقابة إلى رقابة سابقة ورقابة لاحقة؛ ثالثاً: حسب مصدر الرقابة إلى رقابة داخلية ورقابة خارجية؛ وإضافة (Gordon, 2022) تصنيف آخر حسب المستوى الإداري إلى رقابة استراتيجية ورقابة تشغيلية، ويشير أنه تحت هذين النوعين تندرج أنواع متعددة مثل الرقابة المتزامنة ومراقبة ردود الفعل والرقابة على النتائج والرقابة على السلوك؛ أما جميعان (1969، 173) فيقسمها حسب هدفها وموضوعها إلى رقابة وقائية ورقابة إصلاحية. ويضيف عساف وآخرون (2020، 413) تصنيف حسب التنظيم إلى رقابة دورية ومفاجئة ومستمرة وسندستعرض بشكل مختصر هذه الأنواع.

أولاً: الرقابة حسب المعايير الرقابية (رقابة حسب الإجراءات ورقابة حسب النتائج)

الرقابة الإجرائية تقوم على أساس مطابقة التصرفات والإجراءات الصادرة من المؤسسة مع القوانين والأنظمة والإجراءات الموضوعة مسبقاً من قبل المؤسسة. أما الرقابة حسب النتائج فتكون بقياس النتائج النهائية التي وضعتها المؤسسة وفق معايير قد تم وضعها مسبقاً ويمكن قياسها (المطيري وخاشاقي، 1997).

ثانياً: حسب توقيت الرقابة (رقابة سابقة ورقابة لاحقة)

الرقابة السابقة هي عبارة عن مجموعة من الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المدير في تحديد واكتشاف أي عوامل قد تحد من نجاح العملية الإدارية وبصورة مبكرة مما يؤدي إلى تجنب ظهور أية مشاكل ومراقبة أية تغييرات. أما الرقابة اللاحقة فهي مجموعة الأساليب والإجراءات والتعريفات التي تركز على مخرجات الأنشطة التنظيمية بعد انتهاء عملية التشغيل والإنتاج أي أن الرقابة اللاحقة تركز جهودها على المنتج النهائي. فهي تزود المدير التنفيذي بالمعلومات التي يحتاجها وذلك لتقييم فعالية الأنشطة التنظيمية التي تقع تحت سيطرتهم. وتستخدم الرقابة اللاحقة كأداة التقييم ومكافأة الموظفين. كما وتعمل على تحذير وتنبيه المسؤولين عن الحاجة لإدخال تعديلات على المدخلات أو العملية الإنتاجية نفسها (العامري، 2012).

ثالثاً: حسب مصدر الرقابة (رقابة داخلية ورقابة خارجية)

عرف نصير (1991) الرقابة الداخلية على أنها ذلك النوع من الرقابة الذي تقوم به جهات متخصصة داخل التنظيم الإداري نفسه، وتتمثل في كافة المستويات الإدارية داخل المؤسسة. وعدد منها الرقابة الذاتية من خلال تطوير قيم سلوكية في المؤسسة وبين الأفراد واعتبرها رقابة ذاتية مرتبطة بضمير الفرد؛ والرقابة المالية الداخلية والتي تقوم بها أقسام التدقيق لمراقبة الأقسام وصرفها لمخصصاتها المالية؛ والرقابة على الأداء بقصد تقويم أداء هؤلاء الأفراد. أما الرقابة الخارجية فتقوم بها جهات رقابة خارجية لا تتبع للمؤسسة، وتمارس من قبل الأفراد والجماعات والمؤسسات الشعبية والحكومية وعدد منها نصير (1991)، الرقابة الشعبية؛ والرقابة القضائية؛ والرقابة التشريعية؛ والرقابة التنفيذية؛ ورقابتا الصحافة والجمهور. ويضيف الحجي وعلي (2014) أنه لا يوجد شكل محدد للرقابة الإدارية الخارجية فكل دولة تنشأ الأجهزة الرقابية التي تناسب احتياجاتها.

رابعاً: حسب المستوى الإداري (رقابة استراتيجية ورقابة تشغيلية)

الرقابة الإستراتيجية الهدف منها التأكد من أن الشركة تحقق أهدافها وغاياتها عالية المستوى. يمكن أن يكون مفيداً جداً في تتبع كيفية تنفيذ الإستراتيجية، وتحديد الأخطاء أو المشكلات المتعلقة بالتنفيذ، وإجراء أي تعديلات ضرورية. أما الرقابة التشغيلية فتتعلق بمراقبة تنفيذ الخطة الإستراتيجية. بشكل عام، تناقش الرقابة التشغيلية الأهداف والغايات والمعايير الموضوعية لجميع وحدات الأعمال والمشاريع والمنتجات والوظائف والمهام. قد تتضمن بعض الأهداف التشغيلية الشائعة الإيرادات وصافي الربح والتكاليف الإجمالية وما إلى ذلك (Gordon, 2022).

خامساً: حسب أهدافها وموضوعها (رقابة وقائية ورقابة إصلاحية)

الرقابة الوقائية (الإيجابية) وتهدف الرقابة الإيجابية إلى التدقيق على الخطط والأنشطة والإجراءات والتصريفات وأنها تسير وفق الأنظمة والقوانين واللوائح والتعليمات الخاصة بالمنشأة لتجنب الوقوع في المخالفات والأخطاء بما يكفل تحقيق الأهداف، مع توفير جو من العدالة كوضع معايير للأداء وأهداف واضحة للعمل وتشجيع الموظفين وتدريبهم. الرقابة الإصلاحية (السلبية) وتهدف إلى اكتشاف الانحرافات والأخطاء بطريقة يقصد بها تصيد المسؤولين عن تلك الأخطاء دون توجيه انتباههم إلى أوجه القوة والضعف أثناء عملية التنسيق ودون تقديم

الافتراضات والحلول لمعالجة المشكلة القائمة وتلافي تكرار حدوثها وهذا النوع من الرقابة غير بناء لأنه يعني الخوف والإرهاب في نفوس أفراد التنظيم وهو بديل ضعيف عن الرقابة الوقائية وبديلاً أشد ضعفاً من التدريب والتنظيم. (العامري، 2012) و (جميعان، 1969، 173).

ويرى الباحث في قوله صلى الله عليه وسلم " وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ لَمْ تُدْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُدْنِبُونَ، فَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ" (مسلم، ج 4)، إشارة واضحة لضعف الإنسان واعتراف الإسلام بهذه الحقيقة، مما يجعل للرقابة العلاجية أهمية كبيرة في الفكر الإسلامي، تماماً كما هي الرقابة الوقائية. سادساً: حسب التنظيم (دورية، مفاجئة، مستمرة)

الرقابة الدورية، التي تمارس بشكل دوري، شهري مثلاً أو فصلي. أما المفاجئة فلا توقيت لها، والهدف منها جعل المرؤوسين في حالة تيقظ دائمة. أما الرقابة المستمرة هنا تكون جهة الرقابة حاضرة باستمرار (عمساف وآخرون، 2020، 413).

4.3 خصائص الرقابة الإدارية

1.4.3 خصائص الرقابة في الفكر الإداري الإسلامي

ذكر الحجي وعلي (2014) أربعة من الخصائص المتعلقة بالرقابة الإدارية في الفكر الإسلامي، حيث أشار أنها تشترك مع الشريعة الإسلامية بالمرونة والشمولية بالإضافة لبعض الخصائص المتعلقة بالرقابة:

أولاً: أنها مرتبطة بتحقيق المصلحة العامة، وعلى من يمارس الرقابة اتباع المقاييس التي أقرتها الشريعة ويتجنب كل ما هو قبيح وسيئ ولا يصب في المصلحة العامة، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِّن فَضْلِهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ ۖ سَوَاءٌ مَّا أَلَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ (النساء: 173). ثانياً: أنها تسعى لحفظ مقاصد الشريعة (الدين، النفس، العقل، النسل، المال) وفي هذا يقول صلى الله عليه وسلم "لَا تَخَاسِدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغِضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْدُلُهُ، وَلَا يَكْذِبُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَى هَاهُنَا، وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، بِحَسَبِ أَمْرٍ مِّنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ" (مسلم، ج

4). ثالثاً: تحقيق العدالة المطلقة والحيادية، فلا فرق بين غني وفقير، مسلم وكافر، عربي وأعجمي إلا بالتقوى، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات:13). ومن العدالة الموضوعية أيضاً، فلا تكلف نفس إلا وسعها. رابعاً: التوازن في إشباع الحاجات فعلى الرقابة متابعة الإدارة حتى لا تطفئ الحاجات المادية التي تسعى لإشباعها على الحاجات الروحية والنفسية، فهي صمام الأمان والضمان لتطبيق شرع الله، ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ سَوَاءً تَبِعَ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (القصص: 77).

2.4.3 خصائص الرقابة في الفكر الإداري المعاصر

صنف (Dědečková (2020) خصائص الرقابة بالمصطلح الحديث إلى سبعة خصائص:

أولاً: العالمية والمقصود هنا أن عملية الرقابة هي مصطلح واحد عالمي، بغض النظر عن نوع المؤسسة أو الوظيفة التي يجب الرقابة عليها. وإن المسؤولية الأولى للمدير هي تنظيم العمليات على أساس مستمر والحفاظ على تركيز العملية على الإنجازات المستهدفة. ثانياً: الاستمرارية، فالتخطيط هو عملية دائمة وكذلك الرقابة. فيتعين على مدير الأعمال التأكد باستمرار من أن المؤسسة تسير في مسارها الصحيح. وهذا يتطلب مراجعة مستمرة استجابة لسلوك المتغيرات البيئية. وبالتالي، فهي ليست قضية لمرة واحدة.

ثالثاً: الديناميكية أو الحيوية فيجب تغيير وظيفة الرقابة استجابة للتغيرات في الخطط والأهداف وسلوك المتغيرات البيئية. رابعاً: واسعة الانتشار حيث يمارسها كل المدراء عبر كافة المستويات، بدءاً من الرئيس التنفيذي وصولاً إلى مشرف الخط الأول. وتختلف طبيعة ونطاق وحدود وظائف الرقابة. على سبيل المثال، تشارك الإدارة العليا في ممارسة الرقابة الإستراتيجية، ويشارك مديرو المستوى المتوسط في الرقابة التكتيكية ويمارس من هم في المستويات الأدنى الرقابة التشغيلية. خامساً: عملية مستقبلية فلا يمكن للمديرين الرقابة على الماضي. لكن خبرات وتجارب الماضي يمكن أن تكون مفيدة في تشكيل مسار عمل مثمر في المستقبل. فالرقابة الوقائية تحمي من الخسارة والهدر والنقص أو الانحراف في المستقبل. سادساً: الوظيفة النهائية لأنها تتبع جميع الوظائف الأخرى. فالتخطيط هو الوظيفة الأساسية للرقابة. ولا غنى عنه لضمان تحقيق الأهداف التنظيمية. وهذا يتطلب قياسات الأداء الفعلي ومقارنته

بالمعايير المحددة مسبقاً. ثم يتم علاج الانحراف، إن وجد، للوصول إلى مستوى الأداء المطلوب. وهذا يعني ارتباط الرقابة بوظائف إدارية أخرى. سابعاً: التأثير، فمن المفترض أن تقوم الرقابة بتنظيم الأحداث وتكييف السلوك. إنها تهدف إلى كبح السلوك غير المرغوب فيه وتشكيل نمط الأحداث المستقبلية.

5.3 مبادئ الرقابة الإدارية

1.5.3 مبادئ الرقابة في الفكر الإداري الإسلامي

يشير العامري (2012) إلى ثلاثة مبادئ رئيسية للرقابة في الفكر الإسلامي، أولاً: المسؤولية، ويتحدث هنا عن ثلاثة مستويات من المسؤولية، الذاتية والجماعية والإدارية وقد سبق وتناولنا هذه المعاني والمفاهيم. ثانياً: التقوى والأمانة، أي أن يتقي الإنسان ربه في عمله ويحاسب نفسه قبل أن يحاسبه الآخرون. ثالثاً: التوبة، تعتبر من أهم المبادئ الرقابية في الإسلام، تتحقق بها مصلحة الفرد والجماعة في آن واحد، وبمقتضاها أوجب الإسلام على المسلم مراجعة نفسه ومحاسبتها لتصحيح الخطأ قبل المساءلة أمام الله وأمام الناس ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (المائدة: 39). ويضيف الحجي وعلي (2014) رابعاً: مبدأ العدل والمساواة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ (النساء: 135).

2.5.3 مبادئ الرقابة في الفكر الإداري المعاصر

اشتق (McLean, 2018) خمسة مبادئ للرقابة الإدارية من المبادئ الأربعة عشر لهنري فايول وهي أولاً: تقسيم العمل، تقسيم العمل يعني تقسيم مهمة كبيرة إلى مهام أصغر، كل منها بإطار زمني خاص بها ضمن الجدول الزمني العام للمشروع، مما يسهل موضوع الرقابة. ثانياً: وحدة الإتجاه، فإن الإدارة السليمة تدور حول التركيز على الأهداف ومستوى صحي من الرقابة. يأخذ المدير التعليمات من المستويات العليا للقيادة ويترجمها إلى خطة عمل. ويجب أن يراقب العملية، حتى لا يكون هناك أي لبس. وهذا لا يتناقض مع المرونة وترك مساحة للإبداع، لكن يجب أن يتوافق عملهم مع التعليمات. ثالثاً: العدل والمساواة، يجب على المدير أن يقدم معاملة متساوية لجميع أعضاء الفريق حتى لا تكون رقابة سلبية. عندما توجد مثل هذه المبادئ، سيحاول الجميع بجهد أكبر، إذا كانوا متيقنين أنهم إذا حققوا الهدف المطلوب، فإنهم سيكافئون. رابعاً: المسؤولية، يجب أن يتوافق حجم السلطة مع حجم المسؤولية دائماً، حتى

لا تكون الرقابة عقيمة غير عادلة. فالمدير يفوض بعضاً من صلاحيته، ويبقى متحملاً لمسؤولياته. خامساً: المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة، فمصلحة المؤسسة هي قبل كل شيء. قد يكون لدى المدير أي معتقدات وآراء شخصية حول الجنس والعرق والعرق والجنس وأي شيء آخر. وعندما يكون لدى المؤسسة سياسات عدم تمييز، يتعين على المدير أن يضع تلك الاعتبارات الشخصية جانباً وأن يضع أهداف الشركة أولاً. وإلا أصبحت رقابة متطرفة أو رقابة تمييز عنصري.

أما جميعان (1969، 174-176)، فيذكر حوالي أحد عشر مبدأ: أن الرقابة عملية ضرورية لأي عمل؛ وأنها تعكس أوجه النشاط المختلفة؛ ووجوب وجود معايير رقابية؛ إضافة أن نظم الرقابة يجب أن تكون قادرة على كشف الانحرافات بسرعة؛ ويجب أن تكون مرنة واقتصادية وأن تتماشى مع الجهاز التنظيمي؛ وأن تتضمن التصرفات الصحيحة؛ وأنها ترتبط بعناصر الإدارة الأخرى؛ وعلى نظم الرقابة احترام القانون وإنفاذ الرقابة بالقادرين علمياً؛ وكذلك أن تتضمن وحدة متكاملة الأجزاء لجميع الأرقام والاحصائيات لكي تعطي صورة صحيحة للأوضاع. ويرى الباحث أن معظم هذه المبادئ لا تعدو أن تكون سمات للرقابة الإدارية وليس مبادئ تحكمها.

6.3 أساليب وأدوات الرقابة الإدارية

يشير عساف وآخرون (2020، 449-455) إلى أن الأدوات والأساليب والطرق المستخدمة في الرقابة بشكل عام هو حديث في مسائل فنية بحتة، لا تختلف باختلاف الفلسفات والأفكار، وبالتأكيد ستختلف من وقت لآخر ومن مكان لآخر ومن مؤسسة لأخرى وذلك حسب درجة تطور المجتمع وانفتاحه وامكانياته وثقافته ونوع وطبيعة الأعمال، فلا يمكن لأحد أن يقول هذه الوسائل والأدوات تصلح في الإدارة الإسلامية ولا تصلح للإدارة الحديثة. فالإدارة الإسلامية تتسع لاستيعاب كافة الوسائل والأدوات شريطة ألا يكون هناك أي مخالفات أو تهديدات للقوانين والأحكام الشرعية ومقاصدها. ويعلق عشاب (2013، 201) قائلاً الغاية لا تبرر الوسيلة وأن الشارع الحكيم لم يؤقت لكل مقصد من مقاصد الشريعة الوسيلة التي يحصل بها، بل ترك الكثير منها لأهل النظر والاجتهاد. ويرى الباحث أن كل من الغاية والوسيلة في النهاية عبادة نتقرب بها إلى الله فلا بد أن يكون كليهما مشروعاً ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام: 162). وسيتم ذكر بعض الأساليب من باب العلم والمعرفة دون الخوض في تفاصيلها.

فمن الأساليب التي استخدمت في الرقابة الإسلامية كما ذكرها نصير (1991) الرقابة المباشرة من قبل الحاكم، ارسال الرسل لتحري وتقصي الحقائق، الزيارات الميدانية للتفتيش على العمال، المؤتمرات العامة للولاية والرعية، الرقابة عن طريق المحتسب، وعن طريق ديوان الخاتم والبريد والأزمة، والرقابة عن طريق والي المظالم. أما في الفكر الإداري المعاصر فيتم استخدام عدة أساليب وأدوات منها نوعية ومنها كمية، ذكر عساف وآخرون (2020، 449-455) عدة أساليب منها الملاحظة المباشرة، التقارير الإدارية والفنية، التفتيش الإداري والفني، وأسلوب المتسوق الخفي. كذلك ذكر مجموعة من الأدوات مثل الميزانيات التقديرية، والرقابة بالأهداف، وتحليل المؤشرات المالية وأسلوب نقطة التعادل.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

1.4 تمهيد

بداية وبعد الاستعراض السابق لموضوع الرقابة في الفكرين الإسلامي والمعاصر، اتضح أهمية الرقابة الإدارية في كل من القطاع العام والخاص، فلا إدارة حقيقية دون رقابة. فالمؤسسة حين تخطط تضع في خطتها الأساليب والأدوات اللازمة للرقابة والجهات التي ستراقب، فهي تخطط للرقابة، والرقابة الإدارية في المقابل تراقب على وضع الخطة وتنفيذها ونتائجها، فهي سابقة ومتزامنة ولاحقة لكل العمليات الإدارية. والرقابة حالياً لم تعد فقط تعني التحقق من النتائج بل هي الأساس في تحقيق الجودة والميزة التنافسية للشركات، بل امتدت لتدعم المبادرة والإبداع والتطوير، فهي حين تقوم بمهمة الرقابة تتلمس السلبيات وتعالج أسبابها لتمنع حدوثها، وتتلمس الإيجابيات فتعمل على تقويتها وتطويرها. أما بالنسبة للإجابة على الفرضيات التي تم وضعها في بداية هذه البحث وكانت -الأولى أنه لا يتعارض مصطلح الرقابة الإدارية في الفكر الإداري الإسلامي مع مصطلح الرقابة الإدارية في الفكر الإداري المعاصر. والثانية أن مصطلح الرقابة الإدارية في الفكر الإسلامي ثابت والمتغير هو الأساليب والأدوات. والثالثة أن مصطلح الرقابة في الفكر الإداري المعاصر صالح لكل زمان ومكان. والرابعة الموازنة بين مصطلح الرقابة في الفكر الإسلامي والفكر المعاصر يحقق الاستفادة من المصطلحين، ويؤسس لرقابة إدارية فعالة،- فسيتم الأجابة عليها من خلال الاستنتاجات.

2.4 الاستنتاجات

من أهم الاستنتاجات وأولها أن الرقابة في الفكر الإسلامي تنبثق من العقيدة الإسلامية ومن إيمان الفرد بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً. ولا ينفك أثناء مراقبته ورقابته، عن القيم الإسلامية التي تشكل القواعد الأساسية لهذا الدين، والتي مصدرها الأساسي القرآن والسنة ولقد أوصى صلى الله عليه وسلم بقوله: "تركتم فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم" (مالك، ج 5). فقيمة التقوى والعدالة والأمانة وغيرها والتي تعتبر من مبادئ الرقابة الإدارية ما هي إلا قوانين تحكم حياتنا في كل لحظة. وديننا

بالنسبة لأساليب وأدوات الرقابة، فلا شك ومن باب الإنصاف القول أن الغرب وخاصة في العصر الحديث قد تفنن في أساليب الرقابة وأدواتها. لكن كما ذكر سابقا فهي أمور فنية ولا يعارض الإسلام أي طريقة أو أسلوب طالما تتوافق مع شرع الله، والنقطة المهمة هنا أن الاساليب والادوات في الفكر المعاصر مهما بلغت من الجودة والانتقان تبقى قاصرة لاعتمادها على أدوات الرقابة الخارجية غالبا، أما في الفكر الإسلامي فهي شاملة لقيامها بشكل أساسي على الرقابة الذاتية والتي تعتبر خط الدفاع الأول، إضافة للأدوات الأخرى. وهذا يقود لفرق آخر حيث أن وجود الرقابة الذاتية كخط دفاع أول فإنه يقلل من الوقوع في الخطأ ويقلل من الزلل وهذا يعني توفير في الطاقات البشرية والمالية والتي تهدرها الرقابة في ظل الفكر المعاصر. لكن من باب الأخذ بالأسباب فالإدارة الإسلامية مطالبة باستخدام كافة الأسباب التي تحقق النجاح والفلاح في الدنيا والآخرة بلا أدنى شك. ومن أهم الاستنتاجات أيضا أن الرقابة الشعبية أو الجماهيرية أو الجماعية في الفكر الإسلامي واجبة على كل فرد مسلم كما ورد في الأحاديث السابقة، أما في الفكر المعاصر فالرقابة الشعبية نوع من أنواع التخصصات الموكلة لجهات معينة محددة مثل المجالس النيابية والنقابية وغيرها وممارستها على الصعيد الفردي أو عدم ممارستها لا يترتب عليه أي مخالفة، بل بالعكس أحيانا إذا مورست فرديا تكون نتائجها عكسية، وبات من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر يتدخل في خصوصيات الآخرين، وقد يعاقب أحيانا. وفي النهاية يرى الباحث أن المسافة شاسعة بين منطلقات الرقابة في الفكر الإداري الإسلامي والفكر الإداري المعاصر وما يترتب على ذلك من أهداف وغايات على مستوى المؤسسات والدول، فلقد مال الفكر الإداري الغربي في رقابته وجعلها مطية لاستغلال ما في هذا الكون من موارد مادية وبشرية لتحقيق منفعه المادية والتوسع ولو على حساب باقي الانسانية، وشتان بين منهج وفكر يعمل لصالح البشرية ومنهج وفكر يعمل لاستغلالها. ولا شك أن هناك التقاء في بعض الجوانب المحددة، مثل الطرق والوسائل والأدوات التي تتوافق مع الفكر الإداري في الاسلام.

3.4 التوصيات

من أهم التوصيات هي العودة إلى الدين الحنيف الذي ربط الخيرية في هذه الأمة بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الرقابة) ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِمَّنْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (آل عمران: 110). وفي الآية دعوة للغرب ولغيرهم لاتباع

تعاليم هذا الدين واتهمهم بالفسق لنكوصهم وكفرهم بهذا المنهج. وللأسف الشديد الكثير من أبناء هذه الأمة بات مقتنعا بحضارة الغرب وما انتجته من علوم ومعارف ووسائل وأدوات "لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا شِبْرًا وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبِّ تَبِعْتُمُوهُمْ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ الْهُودُ وَالنَّصَارَىٰ قَالَ فَمَنْ؟" (البخاري، ج 9). ومن التوصيات "الكَلِمَةُ الْجَكَمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، فَحَيْثُ وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا" (الترمذي، ج 4). فلا بأس من الاطلاع على أحدث ما توصل إليه الغرب في مجال الرقابة سواء على مستوى الدول أو الأعمال وأخذ المناسب مع مراعاة توافقها مع الشريعة الإسلامية، فالنظام الإداري الإسلامي نظام مرن وصالح لكل زمان ومكان. ومن التوصيات تفعيل الرقابة الذاتية والرقابة الشعبية فهما صمام الأمان وطريق الفلاح والنجاة، ويجاد الوسائل والطرق والأدوات لاستخدامها بفعالية وبطريقة رسمية، ومكافأة كل من يمارسها ضمن الأطر والقوانين المتبعة. كذلك التشجيع على الإبداع والابتكار لأدوات جديدة تخدم مصطلح الرقابة، وتناسب مع متطلبات الإدارة في العصر الحالي، مع مراعاة موافقتها للشريعة الإسلامية.

المراجع

أولاً: القرآن الكريم

- القرآن الكريم، سورة الأحزاب.
- القرآن الكريم، سورة الإسراء.
- القرآن الكريم، سورة الإنسان.
- القرآن الكريم، سورة الأنعام.
- القرآن الكريم، سورة الإنفطار.
- القرآن الكريم، سورة البقرة.
- القرآن الكريم، سورة التوبة.
- القرآن الكريم، سورة الجاثية.
- القرآن الكريم، سورة الحج.
- القرآن الكريم، سورة الحجرات.
- القرآن الكريم، سورة آل عمران.
- القرآن الكريم، سورة القصص.

القرآن الكريم، سورة المجادلة.

القرآن الكريم، سورة النساء.

القرآن الكريم، سورة يونس.

ثانياً: الأحاديث النبوية

حديث شريف، البخاري، ج 3.

حديث شريف، البخاري، ج 5.

حديث شريف، البخاري، ج 9.

حديث شريف، الترمذي، ج 4.

حديث شريف، مسلم، ج 1.

حديث شريف، مسلم، ج 3.

حديث شريف، مسلم، ج 4.

حديث شريف، مالك، ج 5.

ثالثاً: المراجع العربية

اسماعيل، حاتم عثمان ادم (2021). أثر التخطيط والرقابة الإدارية في رفع كفاءة أداء الأفراد بالتطبيق على (الهيئة العامة للمياه) الفترة 2015-2020م. *Journal Omdurman Islamic University*, 17(2), 33-54.

<https://doi.org/10.52981/oij.v1i2>.

اسلام ويب (2012). هل قال عمر (أيها الناس من رأى في اعوجاجا فليقومه..). الفتوى

<https://www.islamweb.net/ar/fatwa/175037/>

بسيوني، محمود شريف (2003). الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، 2، دار الشروق، القاهرة.
الجاف، نظمية أحمد رحيم، و صادق، زانا مجيد (2020). دور الرقابة الإدارية في تطوير أداء الكوادر التدريسية
دراسة استطلاعية لآراء عينة من الكوادر التدريسية) في المعهد التقني في مدينة اربيل. *المجلة الدولية للعلوم*

DOI: [10.33193/IjoHSS.15.2020.137](https://doi.org/10.33193/IjoHSS.15.2020.137). 177-160، (15) 15. *الانسانية والاجتماعية*.

جميعان، ميخائيل (1969). *أسس الإدارة العامة*. مطبعة الجميل.

ابن الجوزي، ابي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (1989). *مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب* (ط 1). دار ابن خلدون.

الحجي، يوسف بن زهران بن حمد، وعلي، عبد المنعم محمد (2014). *الرقابة الإدارية بين الفكر الإسلامي والفكر الإداري الحديث*. (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان، مسترجع من موقع

المنظومة رقم النشر 788614.

الخويطر، أروى محمد، والمفيز، خولة عبد الله (2019). الرقابة الإدارية في الاسلام نماذج تطبيقية. *المجلة التربوية لتعليم الكبار* 1 (4) 76-62. كلية التربية: جامعة اسيوط.

شريقي، مسعود والعيداني، حكيم (2017). أثر الرقابة الإدارية على الأداء الوظيفي لإطارات دور الشباب. *مجلة علوم وتقنيات النشاط البدني الرياضي*. 6 (14) 191-201.

الصابوني، محمد علي (2002). *صفوة التفاسير*. المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
صويص، محمد ابراهيم كامل (2020). دور الرقابة الإدارية في تحقيق التطوير التنظيمي: دراسة تطبيقية في الجامعات الحكومية الفلسطينية. *المجلة العربية للإدارة*، 40 (4)، 23-42.

[DOI: 10.21608/aja.2020.88301](https://doi.org/10.21608/aja.2020.88301)

الظهوري، احمد علي شراره (2021). دور الرقابة الإلهية الذاتية والشفافية من منظور الفقه الإسلامي لمكافحة الفساد الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 2 (8)، 57-50.
عبد الهادي، حمدي أمين (1976). *الفكر الإداري الإسلامي والمقارن*. دار الفكر العربي.
العامري، محمد بن علي شيبان (2012). *أنواع الرقابة*. موسوعة مقالات مهارات النجاح.

<https://sst5.com/Article/1240/54/-Types-of-Control>

العامري، محمد بن علي شيبان (2012). *الرقابة مصطلحها وأهميتها*. موسوعة مقالات مهارات النجاح. تم استرجاعه

في 19/8/2022 من <https://sst5.com/readArticle.aspx?ArtID=1238&SecID=54>

عساف، عبد المعطي محمد. (2012). نحو فلسفة عالمية للإدارة (للتفوق (أ) فلسفة). *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* (30).

عساف، عبد المعطي محمد، ومسودة، مازن عبد العزيز، والصوالحة، أيوب أحمد (2020). *المقدمة في الإدارة الإسلامية "تأصيل نظري وتطبيقي للمعرفة العقدية" (ط 1)*. دار وائل للنشر والتوزيع.
عشاب، محمد (2013). قاعدة "الغاية تبرر الوسيلة" في منظور التشريع الإسلامي. *مجلة الحضارة الإسلامية*. 14 (18) 209-201.

عشي، صليحة، و بلمداسي، يامن (2020). مفارقات بين المصطلح الوضعي والإسلامي للإدارة. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*، 5 (1) 599-619.

علاونة، محمد محمود (2014). *الأصول العلمية والعملية في الرقابة الإدارية (ط 1)*. دار البداية ناشرون وموزعون.
المبقع، محمد عبد الحميد عبد السلام (2017). الرقابة الإدارية وأثرها على أداء الأجهزة الإدارية دراسة تطبيقية على الجهاز الإداري لبلدية طرابلس. *مجلة البحوث الأكاديمية* 9، 158-217.

محمد، طارق أبو الوفا (2021). نشأة الرقابة الإدارية في الإسلام- مراقبة العمال ومحاسبتهم إبان عصر الخلفاء الراشدين نموذجاً (11-40هـ / 632-661م). *مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية*، 32 (32) 615-652.

المزجاجي، أحمد بن داوود (2000). *مقدمة في الإدارة الإسلامية*. خوارزم العلمية للنشر.
المطيري، حزام ماطر، و خاشقجي، هاني يوسف (1997). الرقابة الإدارية بين المصطلح الوضعي والمصطلح الإسلامي. *مجلة جامعة عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة*، 10، 63-89.

النبلسي، محمد راتب (1996). *موسوعة النابلسي*، أسماء الله الحسنى، الدرس: 42 - اسم الله الرقيب.

<https://nabulsi.com/web/article/3597>

الناقلي، محمد راتب (1990). *موسوعة الناقلي، الدين النصيحة، الدرس: 15*. <https://alhudagroup-tr.com/web/article/3349>

نصير، نعيم (1991). المنظور الإسلامي والوضعي للرقابة على الإدارة العامة (دراسة مقارنة). *مجلة جامعة الملك سعود: علوم إدارية، 3(1)*، 145-185.

يونس، جعفر (2016). الميزة التنافسية حرب على الخصوم: دراسة واقع الميزة التنافسية في الصناعات الغذائية الوطنية الفلسطينية. *مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، 1(1)*، 189-218.

رابعاً: المراجع الأجنبية

Dědečková, N. (2020). Control, Controlling and its Objectives in the Organization. In *SHS Web of Conferences* (83) 01009. EDP Sciences. <https://doi.org/10.1051/shsconf/20208301009>

Gordon, J. (2022). *What are the Categories of Management Control?* The Business Professor. https://thebusinessprofessor.com/en_US/management-leadership-organizational-behavior/what-are-the-categories-of-control

Gschwantner, S., & Hiebl, M. R. (2016). Management Control Systems and Organizational Ambidexterity. *Journal of Management Control, 27(4)*, 371-404.

McLean, J. (2018) *McLean. Under Control: 5 Main Management Principles*. <https://salesandmarketing.com/under-control-5-main-management-principles/>

Robbins, P. R., David, A. D., & Mary, C. (2008). *Fundamentals of Management. Essential concepts and applications*. Pearson Prentice Hall.